

آب 2017



السياسة الخارجية للجماعة الاسلامية

في باكستان...

البنى والمرتكزات



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان.. البنى والمرتكزات

هادي حسين¹

آب 2017

¹ كاتب باكستاني

أوراق بحثية: السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان.. البنى والمرتكزات / هادي حسين – آب 2017

1

قائمة المحتويات

3.....	مقدمة
3.....	1. المودودي صائغاً الإطار الأيديولوجي للجماعة الإسلامية
3.....	1.1 موجز في تاريخ الجماعة
5.....	1.2 من الدفاع عن " الأمة " إلى " القومية الإسلامية "
6.....	1.3 المودودي بين حزب المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية
8.....	1.4 فكرة " الأمة "
9.....	1.5 الجهاد عند المودودي
12.....	2. مُحددات السياسة الخارجية للجماعة
12.....	2.1 صنّاع السياسة الخارجية
13.....	2.2 الدولة كعامل مؤطر لسياسات الجماعة الخارجية
14.....	3. قضايا ومواقف
14.....	3.1 الهند
16.....	3.2 بنغلادش
17.....	3.3 أفغانستان
20.....	3.4 القضية الفلسطينية
21.....	3.5 الولايات المتحدة والغرب
23.....	خاتمة
24.....	المصادر

الجماعة الإسلامية في باكستان، أو كما يُطلقون عليها بالأردو "جماعتِ اسلامىِ پاكستان"، ليست كغيرها من الأحزاب والقوى الإسلامية على الساحة الباكستانية، وإن كان يجمعها جميعاً إستخدامها لمقولة "الشريعة" لنقض شرعية النظام والسلطة الحاكمة على حدٍ سواء، فضلاً عن بروز عجز هذه الجماعات والقوى الإسلامية أمام مسألة الدين - الدولة - الهوية، وهو ما ألقى بظلاله على خطاب هذه الجماعات، ونتيجة لذلك خطاب تائه أصبح هناك مشكلة ثقة بين الجماهير بل وحتى القواعد التنظيمية من جهة، وقيادات الجماعات الإسلامية، حيث أن القائد "الآغا جي" أو "مولانا" أو "المُلا" هو كل شيء، حتى أقرب الأجلين، الموت أو الموت. ولعل هذا أحد أهم الفوارق التي تميز الجماعة الإسلامية في باكستان عن غيرها من القوى الإسلامية، وهو إلتزامها بمبدأ "تداول القيادة"، ما رأيناه بوضوح منذ ثلاثة أعوام (2014) عندما جرت عملية إستلام وتسليم بين الأمير السابق للجماعة "سيد منور حسن" والأمير الحالي "سراج الحق" بكل إنسيابية وسلاسة. لكن ما يعيننا هنا هو محاولة فك شيفرة القوى الإسلامية تجاه السياسة الدولية، بتعبير آخر هي محاولة للوقوف على البنى والمرتكزات الأيديولوجية من جهة كونها مُحددات موضوعية لسياسات الجماعات والقوى الإسلامية في رسم سياساتها الخارجية وتحديد مواقفها من القضايا والشؤون الدولية، من خلال دراسة حالة الجماعة الإسلامية في باكستان.

1. المودودي صائغاً الإطار الأيديولوجي للجماعة الإسلامية

1.1 موجز في تاريخ الجماعة

تأسست "الجماعة الإسلامية" في الهند البريطانية عام 1941 من قبل مُلهم الجماعة ومؤسسها أبو الأعلى مودودي (1903-1979)، وبعد تقسيم شبه القارة في عام 1947، انقسمت إلى الجماعة الإسلامية في باكستان والجماعة الإسلامية في الهند. ولا حقاً بعد إنفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) عن باكستان في عام 1971، تم تأسيس الجماعة الإسلامية في بنغلادش (1).

في باكستان عملت الجماعة كحزب وطني منذ عام 1947، وكان لها دور مركزي على صعيد تشكيل الدولة كما تكشف الأحداث السياسية الرئيسية في تاريخ باكستان. إن التفاعل بين النظرة العامة للجماعة وردود الفعل البراغماتية على ضرورات صنع السياسة الخارجية، والتي سيتم تفصيلها في الصفحات التالية، شكلت نظرة الجماعة كحزب سياسي نحو السياسة الخارجية بشكل عام، وكذلك دورها الخاص في السياسة المحلية الباكستانية.

مع أن هناك الكثير من الكتابات والأعمال البحثية عن تأثير القوى والحركات الإسلامية على الساحة السياسية الإقليمية والدولية على حد سواء (2). لكن ما يزال فهم كيفية تصور القوى الإسلامية للساحة الدولية، وفهم مصالحها فيها، فضلاً عن صياغة سياساتها الخارجية، يشوبه بعض الغموض والضبابية، ودفعاً لذلك من الضروري بمكان فهم المؤثر في تشكّل الصورة في عقل الإسلاميين من جهة "الإقليمي والدولي". ولعل المؤثر الأبرز في ذلك التعليمات المتأصلة في الخطاب الإيديولوجي الإسلامي، الذي سنتعرض له من خلال التوقف ملياً على تفاصيل فكر مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان أبو الأعلى المودودي.

صحيح أن السياسة الخارجية لم تكن جزءاً أساسياً من البرنامج الأولي للجماعة، بيد أن جدول أعمال الجماعة كان قائماً منذ البداية على وجهة نظر معينة للأقاليم الدولية، التي تشكلت في وقت نضال الهند من أجل الاستقلال. وهكذا كانت الجماعة على وعي وإدراك بالنظم التي تحكم العالم ومحل دول الإستعمار من هذه النظم. لكن هذا الوعي بالإمبريالية لم يترجم إلى النوع من القومية على غرار تلك التي دعا إليها "جواهرلال نهرو" أو "المهاتما غاندي". بل على العكس من ذلك تميز المسلمون الهنود في رغبتهم في بناء نظام معياري من شأنه أن يسمح لهم بالعيش وفقاً لمعاييرهم الخاصة والمثل العليا الخاصة بهم. إن فكرة وجود نظام إسلامي منفصل يحافظ على الدين الإسلامي والحياة الثقافية، والحد من تغلغل الغرب في الهند المسلمة، كان أول ظهور له من قبل القيادات الدينية في مدرسة الديوباند، التي كانت تسيطر منذ منتصف القرن التاسع عشر على المشهد الديني في شمال الهند (3).

1.2 من الدفاع عن " الأمة " إلى " القومية الإسلامية "

مع بداية القرن، أصبحت الرغبة في الاستقلال الذاتي حالة متجسدة في الخطاب الديني والسياسي الإسلامي، وبدأت في تشكيل النظرة السياسية لمسلمي شبه القارة الهندية.

خلال العقود المضطربة التي أدت إلى تقسيم شبه القارة الهندية، أصبحت السياسة والمواقف الأيديولوجية تركز بشكل متزايد في المناقشات حول طبيعة واستصواب إعادة تشكيل " الأمة " للحفاظ على " التقوى " الإسلامية و " الاستقلال " الثقافي وتعزيزه. فالخوف ينظر بعض المسلمين بتوجس إلى برنامج حزب المؤتمر (الهندي) ومفهومه القومي والعلماني المركب حول فكرة الأمة المثالية، كقاعدة معيارية منفصلة. ويفضلون بدلاً عن القومية التعبئة السياسية على نحو متزايد من خلال الإستدعاء والحشد المفاهيمي المكثف لمقولات إسلامية كانت قد سكنت التاريخ كمقولة " الأمة " ، و " الخلافة " ، كما حصل في " حركة الخلافة " (1919-1921) في الهند التي شكلت بداية النشاط السياسي الإسلامي المفتوح في سياق حركة الاستقلال، التي تعتبر أفضل مثال على هذا الاتجاه. فقد تم إطلاقها من الناحية الدفاعية دفاعاً عن مؤسسة إسلامية (الخلافة) ترمز إلى وحدة العالم الإسلامي، على خلفية الأحداث التي أقلقتم جمهور المسلمين في الجمهورية التركية الحديثة ومصير " الخلافة " .

وقد شكلت الرؤية الدينية والسياسية لمُلهم الجماعة الإسلامية مولانا المودودي الإطار الرئوي والأيديولوجي للحزب. ففي وقت مبكر، أبدى المودودي إهتمامه بفكرة الأمة العالمية. بدايته السياسية كانت في الحركة القومية الهندية، من ثم انضم مودودي إلى " حركة الهجرة " الرافضة للحكم البريطاني على الهند (4). وكانت الحركة قائمة على فكرة أنه نظراً لكون الهند لم تعد جزءاً من حكم الإسلام، يجب على جميع المسلمين الهنود الهجرة إلى أفغانستان، حيث استمر الإسلام في الحكم. فالتقسيم الإسلامي الفقهي للعالم إلى دار الإسلام ودار الكفر، دار السلم ودار الحرب عزز منطق حركة الهجرة، بذلك لم تعد المشكلة بالإمبريالية البريطانية والحكم الأجنبي للهند، بل أصبحت المشكلة في حكم غير المسلمين على المسلمين - وهي مشكلة لا تقتصر على منطقة جغرافية واحدة أو أمة معينة ولكنها تشمل جميع المسلمين على حد سواء. وبالتالي لا يمكن التغلب على الإمبريالية من قبل القومية ولكن من خلال الحفاظ على الأمة الإسلامية. في هذه

الحالة، الحفاظ على النظام المعياري الإسلامي في الهند لم يكن كافياً. وكان المسلمون بحاجة إلى التحرك خارج نطاق السلطة البريطانية.

وقد أدى إلغاء الخلافة من قبل الجمهورية التركية الجديدة في عام 1924 إلى إنهاء "حركة الخلافة" في الهند، مما كان له انعكاسات كبيرة على تفكير مودودي. وقد شعر بالقلق الشديد من العداء العربي للحكم العثماني. وكان يعتقد أن القوميون بالتواطؤ مع الأوروبيين قد خانوا الإسلام. وبعد ذلك، وضع مودودي شكوكه العميقة في القومية، التي كان ينظر إليها باعتبارها شكلاً خفياً من الهيمنة الغربية، وأهم تهديد لوعي وإنجازات الأمة (5).

لكن ومع الوقت، أصبح المودودي مدركاً لحتمية سيطرة القومية على العالم الإسلامي. أضيف إلى ذلك أن خروج الخلافة من المشهد العام رجع فرضية سيطرة القومية على الساحة باعتبارها واقعاً إقليمياً فرضه الإستعمار بشكلٍ أو بآخر بعد تفهقر الأمة وسقوط الخلافة العثمانية. إلا أن ذلك لا يلغي مسؤولية وحاجة المسلمين لتحديد إطار تصوري يعملون على أساسه في العلاقة مع الآخر على الساحة الدولية. إنطلاقاً من هذه الحاجة وبراغماتية عالية قبل المودودي ضمناً بالقومية في إطار معالجة مثالية للأمة. وقد سعى طامحاً في إستيعاب ومعالجة كُلا العناوين (الأمة - القومية)، ما أوقع المودودي والجماعة في إلتباس مفهومي إنعكس على رؤية المودودي والجماعة الإسلامية للقضايا الدولية من جهة، وعلى خطاب الجماعة الذي إتسم بالإزدواجية.

1.3 المودودي بين حزب المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية

إرهاصات إنقسام الهند الكبرى زعزعت وحدة الصف الإسلامي في شبه القارة الهندية، فانقسم نخبة الفكر والسياسة من المسلمين الهنود إلى داعم لحزب المؤتمر على أساس مناهضة الإمبريالية ومعارضة المحتل البريطاني كألوية بالنسبة لهم(6)، وبين مناهض للمحتل البريطاني لكن هاجس البقاء كأقلية في الهند الهندوسية كان أكثر خطورة وتهديداً للوجود الإسلامي في شبه القارة، وقد تمثل هذا التيار الثاني بحزب الرابطة الإسلامية الذي ترأسه لاحقاً محمد علي جناح (مؤسس باكستان).

لم يكن أبو الأعلى المودودي بعيداً عن هذا الجدل الدائر بين المسلمين حول العلاقة بين الدين والمجتمع والسياسة، وقد أعرب بوضوح عن آرائه وإمتعاضه من " القومية " و " العلمانية " ، وخلافاً لما هو شائع لم يكن المودودي ضد " باكستان الفكرة " ، بل كان خلافاً مع محمد علي جناح وحزب الرابطة مفهوماً. فكما جناح كذلك المودودي كانا ينظران إلى حزب المؤتمر بعين الريبة والقلق، لكن على خلاف جناح كان المودودي مشككاً وغير مقتنع بقدرته جناح على قيادة المسلمين وحزب الرابطة نحو الإستقلال وبناء دولة باكستان. والجدير ذكره إنتقاده المسلمين الذين كانوا منضوين تحت راية حزب المؤتمر، بوصف مناهضتهم للإمبريالية " بالعمياء " ما أضعف برأيه حزب المؤتمر، وهذا ما يفتح الباب على تساؤلات عدة حول حقيقة موقف المودودي من حزب المؤتمر بقيادة غاندي من جهة، وحزب الرابطة الإسلامية بقيادة محمد علي جناح من جهة أخرى.

إلا أن المودودي وبغض النظر عن تناقضات آرائه ومواقفه في مرحلة ما قبل باكستان، إعترض وبشدة على الرأي القائل بأن حزب المؤتمر يمثل مصالح المسلمين، أو من الممكن أن يفعل ذلك في اي حكومة هندية مستقبلية بعد إندحار المحتل البريطاني، كما رفض إستعمال " الفتوى " الدينية بشكل قاطع لحث جموع المسلمين لدعم حزب المؤتمر من اجل حرية الهند من برائن الحكم البريطاني، وقد تصدى في سبيل ذلك لرئيس جمعية العلماء الهنديين مولانا حسين احمد مدني (توفي 1957)، الذي دعا في كتابه " الإسلام والقوميات المتحدة " إلى فكرة دولة هندية متعددة الطوائف تكون متوافقة مع تعاليم الإسلام، في محاولة للتقريب بين المسلمين والهندوس، وتوحيد القوى والجهود لمحاربة الحكم البريطاني. وحقاً نجح كتاب مدني إلى جانب سياسة "الاتصال الجماهيري" والنداء الذي وجهه حزب المؤتمر المباشر للمسلمين في إستقطاب وجذب أعداد كبيرة من المسلمين إلى الحزب.

رؤية أبو الأعلى المودودي على الأقل في البداية لم تكن معادية ومناهضة للإمبريالية في حد ذاتها، بل كانت تهدف إلى إعاقة تقدم حزب المؤتمر والصعود السياسي للمجتمع الهندوسي من جهة، ومن كان يعتبرهم " خونة " " لقضية الإسلام " من المسلمين، لم تقف تهمته عند محمد علي جناح أو الحداثويين المتنورين بل المفارقة أنها شملت أيضاً المتحدثين الأثرثوذكس (العلماء). ما يجعلنا نقول إن رؤية المودودي الراديكالية هي فعلاً فرز مُرعب منشأه نزعة تيو- سياسية تركت

بصمتها في خطاب ومنهج المودودي والجماعة (لاحقاً)، فكأن لسان عقل المودودي يقول: "أنا الدين، وأنا الإسلام".

1.4 فكرة "الأمة"

تأسست الجماعة الإسلامية على فكرة "الأمة" باعتبارها تجسيدا غير مقروء وحصري لرؤية الإسلام من شأنه أن يحول دون التعايش الثقافي مع الهندوس. وسيكون الحزب بمثابة وسيلة لنشر هذه الرؤية، وبالتالي السيطرة على السياسة الإسلامية في ذلك الوقت. إن أصداء هذه النية المتأصلة في فكر المودودي تجلت بوضوح فيما بعد في صيرورة خطاب المودودي والجماعة الإسلامية في باكستان.

والأهم أن محاولات المودودي لإستعادة التاريخ من خلال حشد مفاهيمي مكثف لمقولات - كالخلافة والأمة العابرة للحدود - خارج السياق الحضاري لمسلمي الهند كان مجرد وسيلة لتحسين المسلمين - بحسب فهمه- عن طريق تفسير أيديولوجي للإسلام يستبطن ذعراً حضارياً من الآخر في محاولة قلقلة لتغيير الوسط الثقافي للإسلام الهندي، على أمل أن ينتج عن هذه العملية، عودة المشاعر الإسلامية، كما فسرها المودودي، والتي ستضع أسس بناء المنظمات والنشاط السياسي. وهكذا، كان مفهوم مودودي لإحياء الإسلام وإصلاحه في الشكل والمضمون راديكالياً بإمتياز، نتيجة سعيه إلى مجتمع "الأمة" الذي يؤدي بحسب المودودي إلى مجتمع متفرد بخصوصيات الثقافة والحضارة الإسلامية تميزه وتحفظه من الذوبان في المجتمع الهندي.

لكن وظيفية المفاهيم والمقولات المودودية لا تنفي أو تلغي أصالة بعضها في فكر الجماعة وأبو الأعلى المودودي. لا سيما مفهوم "الأمة" الذي كان ذا أهمية كبيرة وله دور محوري في تشكّل النظرة العالمية لدى الجماعة الإسلامية (7)، وجزءاً من مهمتها، وقد عززت هذه النظرة الكوسومولوجية للجماعة أبو الأعلى المودودي كمفكر إسلامي دولي، كانت ولا تزال أفكاره ركيزة في بروز الإسلاموية في العالم الإسلامي.

ومع مرور الوقت، سيصبح المودودي أكثر استيعاباً وتفهماً لحقيقة الأمة والنظام العالمي القائم على أساس دول قومية متعددة. فعندما تم تقسيم الهند في عام 1947، إنقسمت الجماعة

الإسلامية أيضاً إلى باكستانية وهندية وكشميرية، وقد علل مودودي ذلك بأن كل منظمة ستواجه وقائع سياسية مختلفة في ظل ظروف وطنية منفصلة ، إذاً استسلم مودودي في نهاية المطاف على نحو مثالي لواقع نظام الدولة القومية النامية في المنطقة.

1.5 الجهاد عند المودودي

إن فهم المودودي وتفسيره للمفاهيم الإسلامية والإسلاموية كان له الأثر العميق والبارز في الرؤية الدولية للمودودي.

وقد كان المودودي مسؤولاً عن الاستخدام الواسع والقراءة المجتزئة والوظيفية للعديد من هذه المفاهيم، التي تركت أثرها وبشكل مباشر على النظرة فالسياسة الخارجية للجماعة. ومن بين أهم هذه المفاهيم "الجهاد".

يتسم استخدام الجماعات الإسلامية ووسائل الإعلام الغربية لمصطلح "الجهاد" بالعشوائية، فالأولى إستعملته لشرعنة ممارسات عنفية تحت مظلة الدين، والآخيرة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين من خلال الترويج للصورة النمطية التي رسمها المستشرقون حول الجهاد المليئة بألوان وألوان من العنف والعصبية والكراهية.

بيد أن مصطلح "الجهاد" في منظومة المودودي الفكرية خرج عن المألوف الإسلامي الذي إختزل مفهوم الجهاد في دور وظيفي تجسد في مقارعة الغرب والإمبريالية. فقد تجنب عن وعي إستدعاء التفسير الكلاسيكي للجهاد، وفضل تأويله بشكلٍ لطيف حمّال أوجه، يخدم إستعمالته السياسية في إطار الدولة القومية. فعلى الرغم من قوله بإنقسام العالم إلى دار الإسلام ودار الكفر، لكنه اعترض غير مرة على استخدام الوظيفي لمفهوم الجهاد بالقول: "لا يجب أن يمثل الجهاد إيماناً أعمى.. ومسلمين بعيون مُحمرّة متأهبين لقطع الرؤوس بمجرد تكبيرة الله أكبر" (8).

كتاب "الجهاد في الإسلام"، الذي نُشر لأول مرة في عام 1930، كان أول عمل لمودودي في الجهاد، رداً على حملة شعواء تعرض لها الإسلام في الهند على خلفية قتل داعية هندوسي مناهض للإسلام. فقد وصفت وسائل الإعلام الإسلام حينها بـ "دين عنف وقتل"، في هذا

السياق جاء كتاب المودودي لإظهار أن الجهاد كعقيدة متماسكة للحرب تحكمها قواعد إجرائية وقضائية واضحة. كما انتقل مودودي إلى دمج مفهوم الحياة السياسية الإسلامية في النظام الدولي من خلال استخدام معايير هذا النظام لترشيده الجهاد وإضفاء الصبغة الرسمية عليه كـمعتقد له ضوابطه السلمية والصحيحة فيما يتعلق بشؤون السلم والحرب. وخلافاً لما جرت عليه عادة الحركات الإسلامية لم يقيم المودودي بإستخدام ورقة الجهاد ضد المؤسسة الحاكمة، بل على العكس من ذلك إستخدم مفهوم الجهاد كأداة لتحديث المنظور الإسلامي على الصعيد الدولي.

وقد اتضح أثر محاولات المودودي الإصلاحية على مفهوم "الجهاد" في الجدل الحاد الذي عايشته باكستان فور إنشائها على خلفية استخدامها الجهاد للنيل من الهند. ففي نيسان / أبريل 1948، توصلت حكومتا الهند وباكستان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في نزاعهما حول كشمير. ومع ذلك، واصلت باكستان سراً دعم مقاتلي "المتطوعين". وبالنظر إلى وضعهم كمتطوعين، فإن المقاتلين لم يكونوا ملتزمين بشروط وقف إطلاق النار، ولم تكن الحكومة مسؤولة رسمياً عن نشاطاتهم.

لم يكن المودودي مقتنعاً بهذا النهج وانتقد بشدة مسار عمل السياسة الباكستانية إزاء كشمير. وفي رسالة إلى أحد كبار العلماء الباكستانيين، قال مودودي إنه بغض النظر عن مزايا اتفاق وقف إطلاق النار- الذي كان يعارضه فعلياً - إلا أن شروطه ملزمة لجميع المواطنين الباكستانيين بعد أن وقعت عليه الحكومة. وكان يعلل ذلك، بأن الدولة هي الجهة الشرعية والمعنية وحدها دون الجهات غير الحكومية بالسياسات الخارجية.

واضاف في وقت لاحق إنه طالما أن الحكومة الباكستانية ملتزمة بشروط اتفاق وقف إطلاق النار مع الهند فإنها لا تستطيع إعلان "الجهاد" في كشمير وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك حملة عسكرية لإنتشار "المتطوعين" في كشمير.

واعتبرت الدولة حجج مودودي بأنها تحريضية ومن ثم سجنته. واعتبر موقفه المبدئي آنذاك غير وطني، خاصة بعد بث إذاعة كابول وسريناغار على نطاق واسع على أنها فتوى (رأي قانوني). وأصبحت الجماعة من الآن فصاعداً أكثر حذراً في الدخول في مناقشات حول الجهاد، وأكثر حرصاً على أن تكون في طليعة المؤيدين لسياسات الدولة في كشمير. على سبيل المثال، في عام 1999 دعمت الجماعة بقوة قرار باكستان إرسال مقاتلين إلى كارجيل في كشمير.

لكن من المهم أن نلاحظ أن الدولة الباكستانية هي التي دفعت إلى استخدام مفهوم "الجهاد" على نحو غير منضبط وراديكالي متشدد، وليس الحزب الإسلامي الرئيسي في البلاد (الجماعة الإسلامية). ومع ذلك، في السنوات اللاحقة، فإن الجماعة ستكون أكثر انفتاحاً على استخدام الجهاد وأقل تأكيداً على القواعد والأنظمة التي ينبغي أن تحكم إعلانها.

هذا وقد جعلت الحرب الأفغانية الجهاد أكثر مركزية ومحورية بالنسبة للجماعات الإسلامية. لقد كان هذا الحدث حدثاً كبيراً أعجب التنظيمات الإسلامية، وكذلك المنظمات الإسلامية الأخرى التي تفكر في الجهاد. وخلال الحرب الأفغانية، ظهر نموذج إيديولوجي وتنظيمي جديد، الذي وضع منذ ذلك الحين مشروعاً لتطوير جيل جديد من قوات الإسلاميين الباكستانيين، أكثر حدة في خطابه "الثوري" ويدعو إلى ممارسات عنفية بشكل مُنظم في سياق عسكرة التنظيمات الإسلامية.

من جهتها وظفت الجماعة الإسلامية في باكستان علاقاتها الخارجية في تلك اللحظة المأزومة من تاريخ باكستان الأسود في محاولة منها لكسب بعض المصالح المادية والسياسية. لكن يبقى الأثر الأكبر للحرب إيديولوجياً. فقد دفعت الجماعة إلى إيلاء أهمية كبيرة للرمزية الإسلامية كقوة لحشد المعارضة ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة الخارجية للجماعة "موجهة نحو الجهاد"، تسعى بهدوء للاستفادة من اللحظة الأفغانية من خلال تعبئة الجهاديين الآخرين.

في هذا المناخ أصبحت الجماعة أكثر انفتاحاً على استخدام مفهوم الجهاد في برنامجها السياسي. وقد أكد قائد الحزب "قاضي حسين أحمد" مركزية الجهاد على الخطاب السياسي للجماعة بإعلانه أن "إنكار الحرب المقدسة كانت في الواقع إنكار الحياة نفسها". كما هدد مراراً الحكومات الباكستانية بإطلاق الجهاد. وقد زرع الحزب بعناية وعي الجهاد، الذي سيوظفه بعد ذلك في نضاله من أجل السلطة مع الدولة.

وانخرطت الجماعة في الحرب الأفغانية في شراكة مع الجيش الباكستاني. وقد قام نظام ضياء الحق، الذي يشرف على الحرب، بتحويل الجماعة من حزب سياسي محلي إلى أداة مغامرة في دولة أجنبية، وأعطاه وعياً حاداً بالإمكانيات - الأيديولوجية والمالية والسياسية - لدور أوسع للحزب خارج باكستان. وأصبح هذا الوعي جزءاً لا يتجزأ من الموقف الإيديولوجي للحزب، ودوره في باكستان، والطريقة التي يضع بها سياساته.

2 . مُحددات السياسة الخارجية للجماعة

2.1 صنّاع السياسة الخارجية

تعدد وأختلف مهندسو السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان بإختلاف الحقبات الزمنية التي مرت على الجماعة منذ بداية تأسيس باكستان عام 1947. حيث أن السياسة الخارجية للجماعة حتى وقت متأخر من السبعينيات بقيت عبارة تراكم مواقف فردية لقيادة الجماعة إستجابةً لمختلف التحديات التي كانت تواجهها، بعيداً عن التفكير والتخطيط المنهجي لرسم سياسات الجماعة وفقاً للمحددات الموضوعية التي كان من المفترض أن تحكم مواقف الجماعة إزاء القضايا الخارجية المرتبطة بالمجالات الحيوية التي تهم باكستان، كالمسألة الأفغانية، والعلاقات مع دول الخليج العربي. إضافةً إلى الاعتبارات الدفاعية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومكان باكستان في المواءمة الإقليمية والدولية.

آواخر السبعينيات شهدت الجماعة الإسلامية في باكستان طفرة نوعية على صعيد مؤسسة صنع القرار ورسم السياسات الداخلية والخارجية، على خلفية نجاح الجماعة في الجلوس تحت قبة البرلمان الباكستاني والمشاركة في الحكومة ما اضطرها إلى التفكير في مسائل السياسة الخارجية ودفع الحزب إلى صياغة تصور عام لسياسته الخارجية.

أضف إلى ذلك، إن الجيل الشاب من أكاديميي قادة الجماعة تولى مناصب في السلطة. ما أدى إلى تبسيط تفكير الجماعة حول مجموعة من القضايا، واحدة منها هي السياسة الخارجية. وهكذا ابتعد الحزب عن الاعتماد على قيادته للاستجابات المخصصة للأحداث، وبدأ بنشاط في صياغة السياسة الخارجية، مما أثر على السياسة الخارجية الباكستانية في هذه العملية. ولإدامة وتعزيز دورها الدولي، أنشأت الجماعة ترتيبات مؤسسية جديدة. فعلى سبيل المثال، أنشأ الحزب مكتباً دولياً يعمل على تنسيق العلاقات الرسمية للجماعة مع الجماعات الإسلامية والحكومات في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت معاهد البحوث مركزاً لصنع السياسة الخارجية، وإبلاغ القادة الوطنيين بآراء الجماعة. أبرزها معهد الدراسات السياسية في إسلام آباد، بقيادة خورشيد أحمد، ومن بين مؤسسيها إعجاز جيلاني وظاهر أمين، وكلاهما حصل على درجة الدكتوراه في العلوم

السياسية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المؤسسات الأخرى المهمة أيضاً "معهد الدراسات الإقليمية" في بيشاور.

في الوقت نفسه، قامت الجماعة بتوظيف النخبة من شبابها الأكاديمي في مؤسسات الدولة مثل وزارة المال والخارجية. وقد كان لهؤلاء الشباب دوراً مهماً في تغيير الثقافة السائدة المتوارثة منذ حقبة الاستعمار، والدفاع عن تصور جديد للسياسة الخارجية في باكستان. لم يتمكن الموظفون الجدد من تغيير جذري في صنع السياسات، على الأقل ليس بعد، ولكنهم يقدمون إمكانية استمرار دور الإسلاموية في السياسة الخارجية لباكستان.

2.2 الدولة كعامل مؤطر لسياسات الجماعة الخارجية

من العوامل الهامة التي غالباً ما يتم تجاهلها في مناقشات وجهات نظر الحركات الإسلامية حول السياسة الخارجية هو دور الدولة والسياسات الحكومية. وقد يكون ذلك دليلاً على النظريات الواقعية للعلاقات الدولية التي تحتاج بأن الدولة هي المؤثر الأساسي في النظام الدولي وإن الاندماج في الدولة يُعقلن خيارات القوى السياسية. وهم الإسلاميون في الحالة الباكستانية.

منذ منتصف الستينيات بدأت الدولة الباكستانية بتشجيع دور الجماعة في مجال السياسة الخارجية، وكثيراً ما دفعتها نحو المواقف الأيديولوجية اللازمة لإدارة العمليات الأمنية في الخارج. كما سعت الدولة إلى إدارة الدور الخارجي للجماعة وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير ما أفقد الجماعة استقلاليتها وأدخلها عنوةً في المنظومة السياسية-الأمنية الباكستانية. لكن وعلى الرغم من أن الدولة كانت ناجحة إلى حد كبير في السيطرة على الأنشطة الخارجية للجماعة، إلا أنها ساعدت بشكل غير إرادي على فتح شهية الجماعة الإسلامية وزيادة مطامعها فيما يتعلق بدورها في السياسة الخارجية.

في عام 1965 شارك الجنرال أيوب خان الجماعة في سياسته في الهند بعد فشل حملته العسكرية لكشمير. وفي عام 1971 شجعت حكومة يحيى خان الجماعة على لعب دور إعلامي في الخارج من خلال قيادة الوفود إلى أوروبا والعالم العربي لتوضيح الموقف الباكستاني إزاء الفوضى التي أثارها المخابرات الهندية في شرق باكستان (بنغلادش).

واستمر الدور الخارجي للجماعة في إطار المصالح الوطنية لباكستان بالتصاعد، فمنذ عام 1975 ستدفع إحتياجات الحكومة ذو الفقار علي بوتو ومن بعده الجنرال ضيا الحق إلى حث ودعم الجماعة الإسلامية للعب دور أكبر في أفغانستان وكشمير كما آسيا الوسطى.

بين عامي 1993 و 1996، سعت رئيسة الوزراء بينظير بوتو إلى وقف تأثير الجماعة على الشؤون الخارجية الباكستانية. وخلال زيارتها للولايات المتحدة في عام 1995، وصفت بينظير بوتو باكستان كدولة مسلمة معتدلة تحاصر "الأصولية المتشددة"، والتي تستحق الدعم والشراكة الغربية في مواجهة تحدي مشترك.

اعترضت الجماعة بشدة على بنظير بوتو وإستخدامها لمصطلح "الأصولية" لتعريف الأحزاب الإسلامية في باكستان، مما يعني ضمناً أن الجماعة طرف متطرف(9).

3. قضايا ومواقف

3.1 الهند

حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من مرور سبعة عقود على تأسيس الجماعة الإسلامية لا تزال كأخواتها من الجماعات الإسلامية (السنية – الشيعية) في باكستان تفتقر إلى الرؤية الواضحة والفهم الدقيق للمصالح الإقليمية لدولة باكستان، وبالتالي لخياراتها الوطنية على صعيد السياسة الخارجية. ولهذا نعزو الهفوات المدمرة لهذه الجماعات في مقام إتخاذ المواقف السياسية، فهي هي الجماعة الإسلامية تصطدم مع الحكومة الباكستانية في ملفات هي بمثابة الخط الأحمر للدولة العميقة في باكستان.

على الرغم من أن الجماعة الإسلامية تشارك السواد الأعظم من الباكستانيين عداءهم ومناهضتهم للهند، إلا أن "الهند" لم تكن أولوية أو موضع إهتمام من قبل الجماعة، هذا ما تشهد له الأرقام فأقل عدد بيانات وتصريحات عن الحرب الباكستانية-الهندية والأعمال الإرهابية للقوات الهندية في كشمير صدر عن الجماعة الإسلامية مقارنة بغيرها من الأحزاب والقوى الباكستانية.

لكن وفي بعض الأحيان، تبنت الجماعة مواقف مميزة، مثل معارضتها للعلاقات الثقافية بين الهند وباكستان اعتقاداً منها بأن ذلك سوف يُفسد توجه باكستان الإسلامي. إلا أنه ومع صعود حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف إلى السلطة، وتسجيل حادثة إعتداء على أحد مساجد المسلمين في الهند أصبحت الجماعة أكثر اهتماماً بالهند، وسعت إلى التأثير بشكل مباشر على السياسة الباكستانية تجاه نيودلهي. من هنا، عارض الحزب بشدة المحادثات بين رئيس الوزراء نواز شريف ونظيره الهندي عام 1997، وكذلك عارضت الجماعة بشدة قمة لاهور عام 1999. كما قامت الجماعة بتنظيم مظاهرات في مختلف المدن الباكستانية احتجاجاً على زيارة رئيس الوزراء الهندي "آتل بيهاري فاجبايي"، وتطبيع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الهند وباكستان.

كما كان للجماعة موقفاً متميزاً بين العامي 1998 و 1999 عندما إختبرت الهند قدراتها النووية، فقد دأبت الجماعة بقوة على دعم البرنامج النووي الباكستاني. وكانت الجماعة في طليعة جماعات الضغط المحلية على حكومة نواز شريف لإجراء تجارب نووية رداً على التجارب الهندية.

في المعلومات، أن الجماعة قد أعجبت حينها بالقدرة العالية للحزب الديني الحاكم في الهند، بهاراتيا جاناتا، على إكتساب شعبية واسعة من خلال إجراء تجارب نووية. وأعتقدت الجماعة أن دعمها القوي للبرنامج النووي الباكستاني سيعطيها أوراق اعتماد وطنية ويعزز من حظوظها لتولي السلطة. وبناءً على ذلك، وضع الحزب موقفاً متماسكاً بشأن المسألة النووية نظراً لأهميتها في سياق تحقيق مصالح الحزب في الساحة السياسية المحلية.

وقد كان لقادة الجماعة التي تربطهم علاقات عميقة مع معارضين إسلاميين في الهند، إضافة إلى العلاقة المتميزة للجماعة الإسلامية مع "جماعة المهاجرين القومية" في إقليم السند جنوب -غرب باكستان، دوراً رئيسياً في تشكّل الرؤية السياسية، أو بالأحرى، في إنتاج المواقف السياسية للجماعة الإسلامية في باكستان إزاء الهند، الذي إتسم بالتشدد والكراهية.

هذا ودائماً ما كانت الورقة الهندية هي الأمثل والمفضلة بالنسبة للجماعة على صعيد الإستقطاب الجماهيري والتقرّب من المؤسسة العسكرية في باكستان، ما سمح للجماعة في الحصول على نفوذ ودور في أفغانستان، كان له إنعكاسه الداخلي من خلال سيطرة الجماعة سياسياً على إقليم

بختونخوا المتاخم للحدود الباكستانية الأفغانية، حتى بات يُعرف بإقليم الجماعة الإسلامية في باكستان وعاصمتهم بيشاور، إلى يومنا هذا.

3.2 بنغلادش

سياسات ومواقف الجماعة إزاء بنغلاديش تقدم لنا صورة أكثر تعقيداً بعض الشيء. فالجماعة كانت تعارض وبشدة انفصال شرق باكستان (بنغلادش)، كما أنها شاركت في الحملة العسكرية العنيفة لسحق القومية البنغالية بين عامي 1969 و 1971. وبمجرد الاعتراف ببنغلادش دولة ذات سيادة وكيان مستقل عن باكستان، فإن حكومة مجيب الرحمن أهدمت وسجنت المئات من الناشطين في الجماعة أو الذي تربطهم صلات قرابة بأحد الناشطين في الجماعة، ما دفع كثيرين إلى الهرب من بنغلادش إلى باكستان، في حين بقي آخرون لتشكيل الجماعة الإسلامية في بنغلادش.

في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1974، قادت الجماعة الإسلامية في باكستان حملة واسعة لمعارضة حكومة ذو الفقار علي بوتو ورفض الاعتراف ببنغلادش، بناءً على أنه لا يجب السماح للقومية بتفتيت وحدة الأمة والوحدة الإسلامية، فالإنقسام على أساس قومي (بنغلادش دولة البنغال) مُخالفًا للأساس الذي قامت عليه باكستان التي كان من المفترض أن تكون دولة مُسلمية شبه القارة الهندية.

كانت الجماعة في الحقيقة حريصة على تقويض حكومة بوتو الإشتراكي التوجه، التي اعتبرتها المسؤولة عن انفصال بنغلادش عن باكستان، كما تتحمل أيضاً بحسب الجماعة مسؤولية الحرب الأهلية، على الرغم من مشاركة الجماعة عسكرياً في قمع المسلمين البنغال بوحشية كما ذكرنا سابقاً، لذلك يرى خبراء كالدكتور ولي نصر أن وراء هذا الحماس الإسلامي دوافع سياسية محلية. هذا ما يؤكد التحول الدراماتيكي في سياسة الجماعة الخارجية إتجاه بنغلادش في الثمانينيات، فلما كانت كُلاً من باكستان وبنغلادش قد اتبعتا الأسلمة في ظل أنظمة عسكرية رحبت الجماعة بعلاقات أوثق بين البلدين، وأشادت بإسلامية الجنرال إرشاد في بنغلادش. ويمكن تفسير هذا التحول في موقف الجماعة برغبة الجماعة الباكستانية في مساعدة ودعم شقيقتها الناشئة حديثاً

في بنغلادش، فضلاً عن كون موقف الجماعة في باكستان من بنغلادش لم يقدم أي مكاسب سياسية لها.

3.3 أفغانستان

دائماً ما كانت أفغانستان أهم مسألة إقليمية بالنسبة للجماعة الإسلامية في باكستان. ولم تكن الجماعة حتى أواخر السبعينيات قد طرحت سياسة خارجية واضحة ومعينة إزاء المسألة الأفغانية، إذ لم يكن لديها حضور ملحوظ في المقاطعات المتاخمة لأفغانستان خلال الأعوام 1947-1971، وكانت تعتبر أفغانستان أقل أهمية من القضايا الأخرى كمسألة كشمير مثلاً.

بين عامي 1947 و 1977، كانت باكستان وأفغانستان في حالة مواجهة والعلاقات بينهما في توتر مضطرب على خلفية ملفات خلافية عدة، كان أبرزها النزاع على مناطق حدودية بين البلدين، وإتهام باكستان كابول في دعم الانفصاليين الباثان (Pathan) في إقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان وفي المناطق الحدودية شمال غرب باكستان. من جهتها عارضت الجماعة بشدة أي شكل من أشكال القومية المحلية التي قد تهدد وحدة باكستان، كما كان الحال مع القومية البنغالية في شرق باكستان (بنغلادش) عام 1971. وأصبحت الجماعة أكثر اهتماماً بـ أفغانستان في السبعينات حيث قامت بتطوير قاعدة شعبية لا يستهان بها في المناطق الحرجية الشمالية الغربية، بالتزامن مع سقوط النظام الملكي في أفغانستان عام 1974 لصالح نظام "داود خان" الذي كان ينتمي إلى القومية الباثانية، ما دفع الحكومة الباكستانية إلى التماس دعم الجماعة في إدارة التوترات المتزايدة على حدودها مع أفغانستان.

وشياً فشيئاً، إستطاعت الجماعة تقديم نفسها كحليف قوي ومحتمل للحكومة المركزية في المناطق القبلية شمال غرب باكستان من خلال إلزامها بخطاب يدعو للوحدة الإسلامية والوحدة القومية الباكستانية على حدٍ سواء. وكما كان متوقعاً فقد قام داوود خان بدعم الانفصاليين من قومية الباثان في باكستان، فما كان من إسلام آباد أن بدأت هي بدورها بتدريب ودعم الإسلاميين المعارضين لحكومة داوود خان العلمانية عبر الجماعة الإسلامية التي كان دورها أساسياً في تطوير الروابط مع الحركات الإسلامية الأفغانية، مثل جماعة قلب الدين حكمتيار (الحزب الإسلامي).

وفي ظل نظام خان دعت حكومة بوتو قاضي حسين أحمد، الذي كان آنذاك قائداً للجماعة في المنطقة الحدودية شمال غرب باكستان، للمساعدة في صياغة السياسة الباكستانية إزاء أفغانستان (10). هذا وقد ازدادت مشاركة الجماعة في السياسة الباكستانية في أفغانستان فقط مع الاستيلاء الشيوعي على كابول. ووفقاً لنور محمد تاراكي في عام 1977، التقى الجنرالان ضياء الحق وفاضل الحق مع المودودي ومياً طفيل محمد (أمير الجماعة في ذلك الوقت) وقاضي حسين أحمد لاستكشاف سبل مساعدة الجماعة من أجل إنجاح السياسة الباكستانية في أفغانستان (11).

لم تكن الجماعة مهمة للحكومة الباكستانية فقط من أجل إدارة الانتفاضة الإسلامية في أفغانستان، ولكن أيضاً من أجل إعطاء الشرعية الدينية والأخلاقية للجنرال ضياء الحق من خلال وصف الحرب الأفغانية بأنها "جهاد مقدس". إن دور الجماعة في الحرب ليس من السهل تحديده. فقد لعبت الجماعة دوراً محدوداً في القرارات أو العمليات الاستراتيجية ولم تكن مسؤولة سوى جزء من التحركات اللوجستية أو الإنسانية. وكانت مساهمتها الرئيسية تكمن في شرعنة هذه الحرب وإضفاء القدسية عليها. غير أن لهذه المشاركة في الحرب على إختلاف الآراء حول دور ووظيفة الجماعة فيها كان وبلا شك له تأثير عميق على الجماعة.

فأولاً، قد أقحمت هذه التجربة الجماعة في عُرف صنع السياسة الخارجية الباكستانية، التي تعلم منها قادة الجماعة الكثير وأتاحت لهم الإطلاع على تفاصيل صنع السياسة الخارجية وفرضت عليهم تطوير الرؤية السياسية للجماعة فيما يرتبط بالإقليمي والدولي.

ثانياً، أدت الحرب إلى إقامة روابط تنظيمية بين الوحدات العسكرية والاستخباراتية الباكستانية والسعودية. وبعيداً عن الاستفادة من التدريب العسكري، كانت مهمة للحزب سياسياً.

ثالثاً، استفادت الجماعة من الناحية المادية والمالية بشكل ساعدها على ترتيب بيتها الداخلي وتنظيم قواعدها الشعبية في مختلف أنحاء باكستان على نحو سيفرضها كلاعب سياسي مهم في السياسة المحلية الباكستانية.

رابعاً، وبدعم ضمني من الحكومة، تم تسليم الجماعة مسؤولية إدارة شؤون اللاجئين الأفغان. وقد عزز ذلك قاعدة الحزب في السلطة في المناطق الشمالية الغربية من باكستان، حيث أنها استخدمت نشاطها الإجتماعي والإنساني الممول من الدولة والسعودية لإستقطاب اللاجئين إلى

صفوفها، ما اتاح لها الإستفادة من أصوات مئات الآلاف من اللاجئين أثناء الإنتخابات، على الرغم من أن كثيراً منهم من الباثان(12).

استمرت الجماعة بممارسة دور حيوي في السياسة الباكستانية-الأفغانية، على الأقل حتى عام 1993. فقد كانت علاقات قاضي حسين أحمد الوثيقة مع قلب الدين حكمتيار مهمة جداً بالنسبة للقيادة الباكستانية في إطاحة القومية الباثانية من خلال دعم الإسلامويين. وكان لهذه العلاقات دوراً رئيسياً في الإبقاء على الدور الباكستاني في أفغانستان والإدارة المستمرة للنزاع من اسلام آباد. فعلى سبيل المثال، في أوائل عام 1996، نجح قاضي حسين أحمد بمساعدة قلب الدين حكمتيار، قائد المجاهدين الأقوياء ووزير الدفاع في أول حكومة في عهد ما بعد الاتحاد السوفيتي في كابول، أحمد شاه مسعود على الإتفاق وكان نتيجة ذلك تعيين حكمتيار كرئيس للوزراء في أفغانستان قبل استيلاء طالبان على كابول.

في السنوات الأخيرة، تقلص دور الجماعة في أفغانستان إلى حد كبير، حيث حلت حركة طالبان الباثانية، التي تربطها بجمعية علماء الإسلام الديوبندية، صلات وطيدة. بذلك أصبحت جمعية علماء الإسلام (باكستان) أكثر أهمية على الساحة الأفغانية بعد عام 1993، عندما دخلت في تحالف مع حكومة رئيسة الوزراء بينظير بوتو. وبالإضافة إلى ذلك، دفع التحالف بين حكمتيار وطاجيك (الذي كان بوساطة قاضي حسين) نخبة الباثان إلى التحرك والتعاون مع قادة باثان في الجيش الباكستاني والمخابرات الباكستانية (ISI)، لضمان حكم الباثان على أفغانستان. ومن أجل تحقيق ذلك، قوضوا حكمتيار وتحالفه مع فصائل مسعود / برهان الدين رباني (والجماعة)، وتطلعوا إلى قوة باثان جديدة (حركة طالبان). وهكذا تم تهميش الجماعة في المشهد الأفغاني، وحلت محلها جمعية علماء الإسلام (باكستان) بقيادة الملا فضل الرحمن، التي كانت على علاقة وثيقة مع طالبان. فقد تم استبدال علاقة قاضي احمد - حكمتيار بعلاقة مولانا فضل الرحمن والملا عمر كأداة الجيش الباكستاني للسيطرة على أفغانستان.

3.4 القضية الفلسطينية

على غرار غيرهم من الإسلاميين، دأبت الجماعة على تأييد المطالب الفلسطينية بشأن عملية السلام العربية - الإسرائيلية. ومنذ اتفاق أوسلو، ميز الحزب بين منظمة التحرير الفلسطينية والمعارضين الإسلاميين لعملية السلام مثل حماس والجهاد الإسلامي، حيث يعتبرون الأخيرين الممثلين الحقيقيين للقضية الفلسطينية (13). إلا أن القضية الفلسطينية لم تكن على تلك الدرجة من الأهمية للجماعة كما المسألة الكشميرية أو الأفغانية. وحيث أن الحكومة الباكستانية تؤيد دائماً الموقف العربي، فإن الجماعة لم تشعر بالحاجة إلى إيلاء اهتمام إضافي لهذه المسألة. ومع ذلك، فإن عدداً من التطورات في السنوات الأخيرة جعل القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً وزاد من أهميتها للجماعة.

فسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إلقاء اللوم على الإسلاميين في عرقلة عجلة السلام، جعل الجماعة مضطرة للدفاع عن أيديولوجية الإسلام السياسي. وقد تطلب ذلك من الجماعة اعتماد موقف سياسي متماسك بشأن عملية السلام. كرفض الإسلاميين لعملية سلام غير عادلة وغير مقبولة، وأن ياسر عرفات " يبيع " لا " يفاوض " عن الفلسطينيين.

أما بالنسبة لمستقبل القدس، فإن الجماعة تعتبر القدس قضية إسلامية لا خلاف فلسطيني-إسرائيلي. ومجرد تصور إمكانية أن تكون القدس -بما تمثل من رمزية ومعنى فوقاني للمسلمين- تحت ولاية وحكم غير المسلمين يثير بعض مخاوف الجماعة الأكثر جرأة، بما في ذلك الدفاع عن الخلافة والخوف من انقراض الإسلام.

إن موقف الجماعة من القضية الفلسطينية من المحتمل أن يكون مهماً في مستقبل العلاقات الباكستانية مع إسرائيل. فبعد اتفاق أوسلو مباشرة، اتخذت خطوات مدروسة من قبل الحكومتين في اتجاه تطبيع العلاقات. وفي عام 1994 قام مولانا أجمل قادري بزيارة إلى الأراضي المحتلة بالتنسيق بين حكومتي البلدين، وكان قد وصف الزيارة بعد عودته " بالثمرة ". كما تم تداول أخبار في الإعلام الباكستاني عن وجود قنوات إتصال بين باكستان والكيان المحتل في فلسطين، بيد أن انهيار عملية أوسلو بعد صعود حزب الليكود إلى السلطة أوقف هذا الزخم في العلن أقله. ونعتقد أن إسلام أباد ستستأنف في المستقبل مبادرة الإعتراف بدولة الكيان الإسرائيلي الغاصب، لا

سيما بعد التطورات الآخيرة بين الدول العربية وعلى رأسها المملكة السعودية وحكومة الكيان الصهيوني في فلسطين. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على كيفية تقييم الجماعة (وغيرها من الأحزاب الإسلامية) لعملية السلام. وكانت الجماعة قد عارضت اقتراحات خلال المراحل الأولى من إتفاق أوسلو تقضي بإعتراف منظمة المؤتمر الإسلامي بدولة الكيان الإسرائيلي. كما دعت الحكومة في وقتها إلى الخروج من المنظمة إذا اعترفت بإسرائيل. ومما يزيد من تعقيد العلاقات الباكستانية الإسرائيلية الاعتقاد السائد في باكستان بأن إسرائيل تقف وراء الضغط الأميركي لإغلاق البرنامج النووي الباكستاني.

3.5 الولايات المتحدة والغرب

الموقف العلني للجماعة إزاء الولايات المتحدة والغرب عموماً كان مناهضاً وبشدة على إعتبار أن الولايات المتحدة تمثل الإمبريالية العالمية، ولم يكن ذلك موقف الجماعة وحدها في باكستان، فمعظم القوى والحركات السياسية الباكستانية كانت معارضة للسياسة الخارجية الباكستانية الموالية للغرب (14).

برز هذا التوجه لدى الجماعة بشكل خاص خلال حكم الجنرال أيوب خان المؤيد للولايات المتحدة على مواقفها الخارجية من خلال رفضها توقيع باكستان على معاهدة منظمة جنوب شرق آسيا عام 1954، ورفضها إنضمام باكستان إلى حلف بغداد إبان الحرب الباردة في تموز 1955 (15). فقد رأى المودودي في هذه الموثائق والتحالفات أدوات سياسية لغربنة المجتمعات الإسلامية وفرض تبعية الحكومات الإسلامية للغرب من خلال التحكم بسياساتها الخارجية.

لكن وبعيداً عن ذلك كله، فإن مدى ووظيفة وأساس المنطق المناهض للغرب عموماً ومعاداة الولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص شابه دائماً الغموض والضبابية.

ففي السبعينيات كانت الجماعة مُدركة وبشكل جيد أنه في ظل الحرب الباردة التي تحكم السياسات الإقليمية للدول، قد جعلت العلاقات الوثيقة بين الهند والاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة مهمة جداً لمصالح باكستان الجيوستراتيجية. كما شجعت المملكة السعودية الموالية للغرب الجماعة الإسلامية في باكستان لتصبح طرفاً في أفغانستان بما يضمن المصالح الجيو-إستراتيجية

لباكستان والولايات المتحدة الأميركية. ونتيجة لذلك، تجنبت الجماعة جعل مناهضة الإمبريالية والولايات المتحدة جزءاً من برنامجها السياسي مع حرصها على المحافظة على موقف ضمني مناهض للغرب ومناهض للولايات المتحدة.

ولم يتغير هذا الموقف إلا في أواخر الثمانينيات مع تراجع الدور الأميركي في أفغانستان وخفض الولايات المتحدة لدعمها المادي والعسكري لباكستان، فكان مقبولاً إن لم يكن من المفيد سياسياً أن تعود الجماعة لسياسة مناهضة الولايات المتحدة الأميركية بشكل أكثر علانية. حيث كان كثير من الباكستانيين ينظرون إلى رئيس الوزراء بينظير بوتو كخيار أميركي ما جعل معاداة الولايات المتحدة الأميركية في الحقيقة أداة للنيل من بينظير بوتو وتقويض حكومتها. فقد استغلت الجماعة الإسلامية معاداة الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز معارضتها السياسية وضرب شعبية بينظير بوتو التي ورثتها عن والدها ذو الفقار علي بوتو في انتخابات عام 1990. فمعاداة الجماعة للولايات المتحدة له جذور محلية قوية، مرتبطة من ناحية بالنزعة القومية الباكستانية، ومن ناحية أخرى بمصالح الجماعة الخاصة على الساحة السياسية.

من المهم أن نلاحظ أن تأثير السياسة الداخلية على موقف الجماعة تجاه الولايات المتحدة لم يكن دائماً موحداً. فاليسار في باكستان يتهم الجماعة بأنها في السبعينيات من القرن الماضي، قامت بالتآمر مع واشنطن في تحريض الشارع والقوى الباكستانية ضد حكومة ذو الفقار علي بوتو للإطاحة بها. وقد إتهم بوتو في نيسان\ابريل 1977 علناً الولايات المتحدة بأنها وراء الإضطرابات، وذهب إلى حد توجيه الإتهام مباشرةً إلى المودودي بإعتباره العنصر الأبرز في المعارضة التي يقودها عملاء أميركيون بغية إسقاط حكومة بوتو الإشتراكية.

وإن كان من الصعب إثبات صحة هذه الاتهامات، ولكنها سائدة في باكستان وذات أهمية سياسية بحيث لا يمكن تجاهلها، فبالنسبة للكثير من الباكستانيين، هذه الإتهامات تعني أن الجماعة ليست معادية للولايات المتحدة الأميركية، ويشهد على ذلك تقاطع المصالح بينهما في كثير من المفاصل الزمنية المهمة من تاريخ باكستان السياسي.

خاتمة

تُظهر حالة الجماعة الإسلامية أن الإسلاموية لا تمتلك منظوراً دولياً متماسكاً. على الرغم من أن الأيديولوجية الإسلامية توفر بعض التوجيهات لتقسيم العالم وترتيب العلاقات فيه، إلا أنها لا تنص على نهج واضح. وتؤكد الأيديولوجية الإسلامية على الإسلام، إلا أنها عملت في السنوات الأخيرة من خلال نموذج نظام الدولة القومية. هذا وما تزال الأيديولوجية والمثالية مستمرة في تزويد الحركات الإسلامية بمفرداتها وتصوراتها في مناقشة القضايا الدولية، والاستجابة لها. ومن الواضح أيضاً من خلال ما تبين لنا من دراسة حالة الجماعة الإسلامية في باكستان، أنه مهما كانت الأيديولوجية التي تؤثر على النهج الإسلامي إزاء القضايا الدولية، فإنها مشروطة ومقيدة بالضرورات السياسية المحلية.

وأخيراً، تطور الفهم الإسلامي للعلاقات الدولية بمرور الوقت والاستجابة للأحداث الدولية والمحلية. قد يكون له جذور أيديولوجية، ولكن التوجيهات الأيديولوجية لا تسيطر تماماً على تطورها. إن مفهوم الجماعة للعلاقات الدولية متعدد الأبعاد، نتيجة لعدد من العوامل المسببة. وقد شكلت الأيديولوجيا والإرث التاريخي ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر. أما المصالح البراغماتية، فضلاً عن العوامل الخارجية للحزب، فقد حكمت بشكل مباشر في تطوير نظرتها للعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، تجمع الجماعة الإسلامية في باكستان بين الإمكانيات المتاحة أمامها في الساحة السياسية المحلية، وتأثير سياسات الدولة، والمتغيرات الإقليمية، مثل الحرب الأفغانية، في تشكيل وجهة نظرها بشأن العلاقات الدولية.

المصادر

1. V. Nasr, International Relations of an Islamist Movement, council on foreign relations, new York, 2000.
2. Nikki Keddie, An Islamic Response to Imperialism: Political and Religious Writings of Sayyid Jamal al-Din "al-Afghani"(Berkeley: University of California Press,1968).
3. Barbara D. Metcalf, Islamic Revival in British India: Deoband, 1860-1900 (Princeton: Princeton University Press,1982).
4. Khurshid Ahmad and Zafar Ishaq Ansari, "Mawlana Sayyid Abul Ala Mawdudi: An Introduction to His Vision of Islam and Islamic Revival", in Islamic Perspectives: Studies in Honour of Mawlana Sayyid Abul A'la Mawdudi, (Leicester: Islamic Publications,1979) P:361.
5. Sayyid Abu'l-A'la Mawdudi, Jama'at-i Islami ke untis sal (Twenty Nine Years of Jama'at-i Islami) (Lahore: Shu'bah-i Nashr'u Isha'at-i Jama'at-i Islami,Pakistan, 1970) p.8.
6. Masudul Hasan, Sayyid Abul A'ala Mawdudi and His Thought (Lahore: Islamic Publications,1984).
7. Mushirul Hasan, Legacy of a Divided Nation: India's Muslims Since Independence (London: Hurst, 1997).
8. Interview with Qazi Husain Ahmad in Resurgence (Lahore), 4: 1-2 (January-February 1995).
9. Benazir Bhutto, "Transcending Divisions: the Consolidation of Pakistan", Harvard International Review 18:3 (Summer 1996).
10. Chaudhri Rahmat Ilahi, Pakistan main Jama'at-i Islami ka kirdar (Lahore: Markazi Shu'bah-i Nashr'u Isha'at-i Jama'at-i Islami, Pakistan, 1990).
11. Badr,Qazi Husain, pp.70-71.
12. Dietrich Reetz, "National Consolidation or Fragmentation of Pakistan: the Dilemma of General Zia ul-Haq (1977-88)" in Nationalism, Ethnicity and Political Development: South Asian Perspectives, ed. Diethelm Weidemann (Delhi:Manohar,1991).
13. Khurshid Ahmad, "Mas'alah-i Kashmir ka hall, jihadya muzakirat", in Asia (Lahore), (February 4,1990): 15-16,35. During a speech before students at Punjab University on March 19, 1990.
14. Muslim Dunya,1992 (Lahore:Idarah-i Ma'arif-i Islami,1993).
15. Jalal Ayesha, The State of Martial Rule, Cambridge University Press,1990.